الرئيس هادي والقوى السياسية.. والعام 2013م

محمد محمد إبراهيم
mibrahim734777818@gmail.com

عامٌ يلوّح بالانصراف، والحوار الوطني الشامل يراوح عتبة الخروج إلى فضاء التطبيق، متجاوزا زمنا يقترب من التسعين يوما على موعد النهاية، لقد كان هو النهج الذي سلكه الرئيس عبد ربه منصور هادي بإصرار وعزيمة، وارتضته القوى السياسية التي استحسنت بإعجاب كبير عبارة هادي الشهيرة: (الذي ما يعجبوه هذا الحوار ..الباب أمامه) التي أوقف بها أصوات رفعها العَجَل وعقدة الاعتراض المزمنة في 18 مارس -من هذا العام - حيث محفل انطلاقة أكبر حوار شهده ويشهده تاريخ اليمن..

إنها العبارة التي اختزلت العزم الصادق والنزيه لنوايا شخصية سياسية وعسكرية شاء لها القدر أن تأتي في أعتى الظروف، سلوكها الصمت والعمل رغم كل الصراعات السياسية والإرهاب المنظم الذي يستهدف ابناء القوات المسلحة والأمن، والتفجيرات ومحاولات الاغتيال انتقاما لانتصارات حرب ابين التي تشع من ركام المحبطات والأزمات المتتالية والخبطات التي تطال الكهرباء والألياف الضوئية، وغيرها من المعضلات..

ولأن القوى السياسية ارتضت هذا الحوار عليها أن تدرك أن موعد حصاد الشعارات قد حان في لحظة الاختبار الصعب وليس أمامها سوى القبول بنتيجة هذا النهج السلمي لتغيير موازين العمل السياسي وتسوية اعوجاج السياسية لصالح التنمية والبناء..

ولا أعتقد أن أحداً يجهل ما جرى وما يجرى في موفمبيك حيث تتزاحم القوى السياسية- على مدى العام- وتنادي بأعلى صوتها: "الشعب يريد نجاح الحوار" ويريد التغيير السلمي ويريد التنمية، وبين الحين والآخر كانت تتحول قاعة موفمبيك فجأة إلى إعصار بين المتعاركين بالأيدي وبين "المفارعين"..

وحين تنظر من زاوية السياسة، تتجلى موهبتك فتعرف أن المعركة التي يقودها فريقك السياسي هي معركة حتمية تنتصر للشعب من خصوم العدالة والحرية والحقوق ووو وغيرها من واوات السياسة، وحين تجلس - مع فطرتك السليمة- على مرمى الحياد والعقل "ستصدمك المضرابة" قيميا، خصوصاً حين تدرك أ ن الأيدي التي تتعارك، والعقول التي علقت الحوار بسبب بند بسيط -نادى بنسيان الماضي وفتح صفحة جديدة لبناء الوطن، أو مس مصلحتها في حمل السلاح والمرافقين، أو بنداً أراد العدالة السياسية والانصاف المجتمعي لتقليص فرص الاستحواذ على السلطة في المستقبل- هي تلك القوى التي تنادي باسم الشعب، ومستعدة للموت لأجله في أي لحظة.

لكنك ستصعق حين تدرك أن (المفارعين) جميعهم إما من التيار المستقل الباحث عن مستقبل سياسي، أو أعضاء في الأمانة العامة لمؤتمر الحوار سهروا وعانوا لتنظيم سير الحوار..فيما البريء الذي تطاله "دكمات المضرابة" مسكين لا يفهم في السياسة شيء، فهو لا يدري لماذا "المضرابة" ولا يتحدث باسم احد، وإنما وُجدَ كـ"حبة لتمام المكيال"..

هذا ما جرى ويجري على قاعة موفمبيك، فيما وحده الرئيس هادي هو من يعمل بصمت متحملا حنق قوى سياسية خسرت، ومديح ومباهاة قوى أخرى ربحت، و"دعممة" قوى ثالثة تجد نفسها مظلومة -دائما- وبعد كل خطوة يمضي بها في التغيير تتغير أمكنة هذه القوى بين "الحنق"، و"الرضى"، و"الدعممة"، رغم شعارات هذه القوى المستميتة عند ضرورة إنجاح الحوار- فقط عندما يخدمها النجاح- كفرصة تاريخية "مستحيل ترجع جديد"..

فهل تتذكر هذه القوى كل ذلك وتنتهز الفرصة في التسليم بنتائج الحوار ومساعدة الرئيس هادي في الوصول بسفينة اليمن إلى بر الأمان..؟!!!

جريمة مستشفى العرضي هي أمُّ الجرائم

أ.د/ عبدالله أحمد الذيفاني

ما حدث في مستشفى العرضي والذي نقلت صورة حية له قناة اليمن يعد بكل المعايير والمقاييس جريمة بشعة لا يمكن لإنسان يمتلك ذرة من مشاعر أن يقوم بها لأنها مشاهد تستفز العقل والقيم والمعتقدات والعادات والتقاليد والقوانين الوضعية وما ائتلف عليه الناس بعلاقاتهم الاجتماعية ومواجهاتهم لبعضهم عبر التاريخ، إنها صور تنفطر لها القلوب وتسيل لأجلها الدموع بألم وتوجع على المآل الذي آل إليه الناس في تعاملاتهم وإدعاءاتهم ومزاعمهم التي يدعون بها مواجهة الظلم والطغيان والاستبداد واتضح فيما لا يدع مجالا للشك يواجهون الإنسانية وقيمها وعلاقتها النبيلة ويؤسسون لشرعة جديدة هي أبشع من شريعة الغاب ويسعون إلى تحويل الإنسان إلى ذئب بشري لا يقيم وزنا للعقيدة والقيم.

من هنا فإن تلك الصور التي بثتها قناة اليمن هي دليل دامغ على عمق السلوك الإجرامي المتأصل عند المنفذين ومن كان وراءهم ومن دعمهم وسهل لهم طريقا لارتكاب تلك المجزرة. لم أكن أتصور يوما أن أشاهد مشهداً من تلك المشاهد ينقل عن حادثة من الحوادث التي تقع في بلادنا على اعتبار أن اليمن موصوف بالحكمة كما يقال، وإن كان موصوف بالنزاعات الكثيرة التي تظهر بين الحين والآخر ولكنها مع كثرتها لم تكن يوما قد وصلت إلى الصورة التي وصلت إليها في مستشفى العرضي.

كيف امتلك القتلة تلك الجرأة في القتل وتعميم القتل على كل حي ومتحرك يقف أمامهم سواء مستغيثاً بهم أو باحثاً عن مأمن منهم، كيف طاوعتهم أيديهم الآثمة على قتل الطبيبة والطبيب والممرض والمريض والزوار، فإن كانوا من القاعدة فخصومهم كما يقولون هم الأمريكان والحكام البغاة، هل وجدوا فيمن قتلوا في المستشفى أمريكياً أو حاكما باغياً؟ وإن كانوا كما يقولون من الحوثة فخصومهم أمريكا والصهيونية كما يقولون فهل من أحد من الذين قتلوا في المستشفى أمريكياً أو صهيونياً، وإن كان كما يقولون من بقايا النظام السابق فخصومهم أيضاً ليسوا أولئك الذين قتلوا في المستشفى بأي درجة أو مستوى، لأن معظم الذين عينوا في هذا المستشفى عينوا في ظل قيادة النظام السابق ولم يكونوا مختلفين معه إلى درجة أنهم يستحقون هذا العقاب بل إننا إذا فتشنا في قاموس إبليس اللعين لن نجد في قاموسه مثل هذا الآثم البشع، لأن المجرمين والقتلة قد تجاوزوا بفعلتهم هذه أفعال إبليس في تدمير القيم والأخلاق الإسلامية والإنسانية من هنا نقول أن على السلطة الحاكمة اليوم أن تخرج من دبلوماسيتها ومحاولة مسك العصا من النصف والسعي إلى مجاراة لم تحقق لليمن لا الأمن ولا الاستقرار كما أنها لم توفر بيئة صالحة للتنمية والاستثمار، ومن ثم فالواجب عليها أن تعلن لكل الناس عن خصوم اليمن الحقيقيين ومن يسعى إلى تدمير بنيته القيمية والأخلاقية وما توافر له من بنية تحتية وثروة وطموحات فلم يعد الناس يحتملون استمرار هذه اللوحة البشعة من الجرائم والسلسلة المستمرة من القتل والنزيف الدائم من الدماء، وكما هو معلوم أن للصبر حدود وقد تعودنا هذه الحالة من الانفلات والتسيب وغياب القرار والحزم والحسم من الحاكم وأجهزته إلى حالة من المواجهات الفوضوية التي - لا سمح الله نسأله أن يحول دون ذلك- لن يتمكن أحد من السيطرة عليها ولا يعلم عواقبها إلا الله.

إن الحوار آلية تعلقت بها آمال اليمنيين واعتقدوا أنها الضمان الحقيقي للولوج إلى المستقبل المأمول، فمهما كانت نتائج الحوار ومخرجاته إيجابية ومفيدة لا يمكن لها أن تكون واقعاً معاشاً ما لم يتوافر فيها بيئة آمنة ومستقرة تمكن هذه المخرجات من التحول من مجرد قرارات وتوصيات إلى واقع معاش في دولة آمنة تكفل العدل والاستقرار والمواطنة المتساوية.

نكرر أن تلك الصور البشعة قد أدمت القلوب والعيون والعقول ولا يكفي أن تعالج بتقرير ما أنزل الله به من سلطان وبصمت إن طال سيقبحه التاريخ وتلعنه الأجيال، فالتاريخ لا يرحم وعلى السلطة اليوم أن ترقب الله سبحانه وتعالى أولاً ثم التاريخ ثانياً والأجيال القادمة ثالثاً، ووجودها واستمرارها ضمن النسيج السياسي في كل الأحوال.

الله نسأل أن يحفظ اليمن وأهلها وأن يقطع دابر الإجرام والإرهاب والفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يحفظ دماء أبناءها، ويحفظ هذا البلد وسكينته وعقيدته وقيمه إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ماذا لو نتنازل للجنوب؟

جمال حسن

مالم نفهمه بالثورة في اليمن، أنها أعادت إنتاج نفسها، كرد فعل لاستعادة مراكز النفوذ التقليدية ترتيب تواجدها في الحكم. فالفعل الثوري يتشكل في تداعيات السلطة وضعف الدولة. فعندما يسقط الشعار الكبير للثورة أي الوطني، تحل مكانه شعارات صغيرة ضد مفهوم الهيمنة السياسية التقليدية في اليمن، وهذا ما تحاول أن تستثمره تلك القوى في ادعاء خطاب الوحدة.

تكمن مشكلة اليمن في نخبها، وهي نخب دائماً تقوض الخطاب الوطني، بارتباطاتها. بعد الثورة لم تستوعب مراكز القوى التقليدية التغيرات، وغير مستعدة لتقديم أي تنازلات، بل على العكس تحاول توسيع امتيازاتها. فالبعض يعتقد انه الوريث لامتيازات كانت تخص الرئيس السابق. وهذا الوعي المضمر للواقع، ينطبق على قضية الجنوب. فهذه القوى نفسها مازالت تتعامل مع الجنوب بنفس الوعي السابق. مع ذلك لا تعي أن تزمتها سيرتد سلبيا على مصالحها القائمة سواء في الجنوب أو الشمال.

نفس الشيء حدث مع البلاط الفرنسي قبل حدوث الثورة الفرنسية، فتزمت الطبقة الحاكمة والنبلاء، ساعد على تسريع حدوث الثورة، بينما البلاط البريطاني الذي بدأ يقدم تنازلات استطاع أن ينجو من غبار الربيع الأوروبي. هذا ما حدث لعلي صالح، حين لم يدرك أن نظامه بدأ يتهلهل، وأن الاضطرابات في الجنوب، وحروب صعدة كانت تأكيد لتداعيات حكمه. مع ذلك مشكلة الجماعات الحاكمة، في عدم قدرتها على إدراك الواقع بحكم عاداتها السلبية في البلاط. فبعد الثورة، أتذكر أحد المشائخ وبارونات المال، تحدث باعتباره صانع الثورة. مثل هذا التوهم، هو اكبر تجسيد على ما تعيش فيه تلك البارونات من تخبط سياسي. فبدلا من اعترافها بأن الواقع السياسي بحاجة إلى قيم جديدة، أرادت أن تعيد شكل امتيازاتها بكل رعونة، وبدأت تستعين برجالها في التعيينات بصرف النظر عن كفاءتهم. مع أن تلك القوى كانت تستطيع بما حققته من مصالح هائلة، أن تشكل نفسها في أي منظومة تتبع قوانين حديثة.

لكن عدم استيعاب مراكز القوى التقليدية للتغيرات، سيسرع من تداعيات حدثت في البدء لنظام صالح، وفي الوقت الذي ستريد تقديم تنازلات سيكون قطار المطالب قد تجاوزها. ربما تجد نفسها قادرة على فرض منطق القوة أو السلاح، لكنه اليوم في اليمن يؤكد انه عديم الجدوى. بل إن الميليشيات المتناثرة لن تنتج أكثر من حرائق ستطال امراء الحرب. فالقوى التقليدية النافذة أعادت تنظيم نفسها في الحكم، وكأن التغيير اشترط إزاحة علي صالح وعائلته من مركز القرار، بينما اعتقد الطرف الذي ظل شريكا في الحكم انه الوريث الشرعي واللحظة مواتية لتكريس هيمنته. فعندما كانت هناك إرادة تغيير ظهرت قوى العمى من الركود وحاولت استعادة الوضع كما هو عليه، وفي استبدال نفس الشروط السابقة وإن بطريقة أكثر فجاجة. أي أن التغيير لم يشترط في بنية الدولة وشكل قرارها، ولا في توزيع القرار السياسي وإعادة تنظيمه بصورة تتعاطى مع التغيرات، وهذا ما جعل شرط الثورة مغيب.

الجنوب مشكلة رئيسية في الأزمة اليمنية، إذا لم نسع لحلها بطريقة واقعية، فإن تفاقمها سيؤدي للانفصال. واليوم مشكلة النخب السياسية، تحاول أن ترمي أخطاءها في اتهامات لطرف سياسي. الإصلاح يريد أن يعيد إنتاج مشكلة صالح، أو كما قال أحد أصدقائي، أن اليمني بدلاً من الاعتراف بالمشكلة أو خطأه، يحاول أن يهرب إلى اتهام طرف سياسي، أو تصور عدو يمكنه التغلب عليه.

ما يحدث اليوم هناك تسريع لتداعيات كانت حاضرة ومتفشية في عهد صالح. بل هي إنتاج حكم متبلد بكل أشكال الفساد الرعناء.

عندما نقرأ حول صعود الاقتصاد الأميركي، كان للفساد شوط هائل فيه، لكن عصابات المال الأميركية كانت تميل إلى ابتكار قيم اقتصادية تتماشى وصعود البرجوازية، وكل أفكارها الثورية في الإنتاج. بينما عصابات الفساد اليمنية كانت مستوحشة وتميل لتكديس أسوار رعناء من إقطاعيات منهوبة. فهل يمكن أن نقارن بين بلد متخم بكل أشكال السحر المتفجر لحالمي الثروة وبين بلد منهك ومثقل بتبلد نخبه. فما أنتجه حكم صالح في الجنوب، كان شكلاً من العجز الاقتصادي عندما ذهبت بارونات المال والإقطاع تهيمن على كل شيء، وتستثير الضغينة دون حتى أن يمثل فسادها قيم إنتاجية، بل تكديس إقطاعي ومال.

وعندما نتحدث، عن قضية الوحدة، فعلينا أولا أن لا نبحث عنها في الجنوب، بل في الشمال. اقصد تلك القوى التي تعتقد أن الوحدة هي دائرة امتيازاتها.

أحوالنا الأمنية المؤلمة.. من المسؤول؟

ناجي عبدالله الحرازي

ما يزال العمل الإرهابي الذي استهدف مجمع العرضي في قلب العاصمة صنعاء وراح ضحيته العشرات من الأبرياء، يقض مضاجع ملايين اليمنيين الذين لم يشف غليلهم بعد ما توفر حتى اللحظة من معلومات متعلقة بما حدث في ذلك اليوم الحزين، أو بما ستقوم به الجهات المختصة لمعاقبة المسئولين عن حدوثه ولتجنب تكراره أو لتهدئة روع الناس والتخفيف من حدة قلقهم مما ستأتي به الأيام المقبلة.

وما يزال ملايين اليمنيين يتطلعون لإجابات مقنعة على كثير من الأسئلة المتعلقة بأحوالنا الأمنية المتردية منذ سنوات .. قبل ذلك الهجوم الإرهابي أو بعده ..وحتى قبل أن يطل علينا إرهاب هذه الفئة الضالة ممن يدعون الإسلام والإسلام منهم بري...

ذلك أن مدننا الرئيسية أو حتى أريافنا وقرانا والطرق التي تربط بين محافظات البلاد، باتت تشكو من إنتشار السلاح والتدهور الأمني ومن تفاقم حدة المشاكل الأمنية، حتى أن البعض منا باتوا يشعرون أننا نعيش في غابة يهيمن عليها وحوش تخلوا عن عاداتنا وتقاليدنا الحميدة وعن مبادئ ديننا الحنيف ..

وكما أشار عدد من زملاء الحرف والخبراء والمتابعين لأوضاعنا الأمنية ولما حدث في العرضي، من خلال مقالات وتحليلات عديدة قرأناها خلال الأيام الماضية أو مقابلات استمعنا إليها وشاهدناها في قنواتنا التليفزيونية ومحطات الإذاعة، فإن بعض هذه الأسئلة تصر على عدم مغادرة أذهان اليمنيين ليلا ونهارا ..أهمها:

* إلى متى ستظل مدننا الغالية وقرانا محشوة بالسلاح رغم وجود كل هذا العدد من نقاط التفتيش ورجال الأمن والمخبرين وعقال الحارات والقرى ؟

* وإلى متى سيسمح بتجول مواكب المسلحين على اختلافهم .. سواء كانوا مسؤولين أم مشايخ أو غيرهم ..بزيهم المدني أو العسكري ... في أنحاء البلاد بدون ضوابط ، إلى الحد الذي يصعب معه التفريق بين ما هو مقبول ومسموح به وفقا للقانون ، وما هو مزاجي لايخضع للرقابة؟

* وكيف أتيح لتلك المجموعة الإرهابية التجول بحرية ،أو حتى الإختباء في وكرها اللعين في قلب العاصمة وبالقرب من مقار عسكرية هامة ،بلا حسيب أو رقيب ، بينما يتعرض الأبرياء للملاحقة والتفتيش الدقيق حتى وإن لم يكن بحوزتهم سوى أقلامهم الرصاص ؟

* وكيف وصلت تلك المجموعة الإرهابية إلى المجمع الذي يضم مبنى وزارة الدفاع والمستشفى الحزين ودوائر عسكرية أخرى ،دون أن يشك فيها أحد من المدنيين أو العسكريين الذين شاهدوها أو مرت بجوارهم ؟ إلا إذا كانت قد هبطت من الجو أو خرجت من حفرة عميقة أسفل بوابة العرضي !!

* وبعد ماحدث في ذلك اليوم الحزين ، لماذا لم نسمع عن إستقالة أو إقالة أي من حمران عيوننا الأمنيين أو السياسيين الذين قبلوا تحمل مسئولية المحافظة على أمن وسلامة الوطن والمواطنين ، دون أن يفوا بتعهداتهم أو باليمين الدستورية التي أدوها ؟

* وإلى متى سيتوجب علينا أن نحيط منازلنا بكتل الخرسانة وبالمرافقين المسلحين - كما يفعل ولاة أمرنا أمام أعيننا بلا استحياء أو خجل - إذا ما أردنا الشعور بالأمان أو التجول كسائر البشر؟؟

أسئلة عديدة تحتاج إلى إجابات إذا ما أردنا التفاؤل بغد أفضل .. تماما كالداء الذي قد يصيبنا يحتاج إلى دواء.

أهمية الثقافة الدستورية والقانونية للمجتمع

حافظ ابراهيم صدقي
www.hafedhseke@yahoo.com

يمكن أن نجزم بأن (الثقافة الدستورية والقانونية) هي من أهم الجوانب الثقافية التي تم تغييبها عن عموم الشعب اليمني، فهي تعاني التهميش وعدم إعطائها الأهمية التي تتناسب مع أثرها الفاعل في بناء مجتمع ديمقراطي واع بما له من الحقوق والحريات..وما عليه من الواجبات والالتزامات.

هذه الثقافة لم تزل محجوزة في أروقة ذوي الاختصاص، أي العاملين في الشأن القانوني، ولم تخرج إلى فضاء الحياة الثقافية العامة، لأنها ولأسباب عديدة، لم تجد الدعم الكافي والبرامج المناسبة لتحويلها إلى لغة مبسطة، يتم فيها تذليل التعابير والمصطلحات التي تسود عالم القانون والقانونيين، وتتوجه بخطابها إلى عامة الناس

إن إيماننا راسخ بأن المواطن اليمني ينبغي أن تتوفر له كافة الوسائل التي تمكنه من الاطلاع ومعرفة الحقائق الدستورية والقانونية كما يفهمها ويتعامل بها أهل الاختصاص، الأمر الذي يسير بالشعب نحو ثقافة عامة توسع من دائرة (المثقف الشامل) في بلدنا، وهو الذي يعّرف بأنه (من يعرف شيء عن كل شيء)، أياً كان مجال التخصص.

وكما هو معروف فإنه لا يوجد مجال ما، أو تخصص ما، أو عمل ما، أو اتجاه حياتي ما، يخلو من الصلة بالقانون أو الحاجة إليه، فهذا الجانب مهم لحياة الناس، ولأعمالهم التي تنظمها قوانين محلية ودولية، فلا يصح أن يبقى جمهور الناس غائبين عنها، رغم أن القيام بالمهمات القانونية في الأعمال العامة تكون موكولة إلى مختصّين.

وبما أن كل جوانب الحياة لها قوانينها الناظمة، إلا أنه يمكن القول وللأسف أن علاقة عموم الناس بهذه القوانين والنظم، علاقة سلبية تتمثل بالرضوخ والتسليم لتنفيذها دون دراية بجوانبها وأهميتها وتداخلاتها، أو الخروج عليها دون دراية بالأضرار المحتملة، إن ما يفتقد له المواطن المنفذ للقوانين أو الخارج عليها هو وعيه بها وأبعادها، وبالتالي يتكون لديه شعور بأنها أعباء ثقيلة عليه، لكونه لا يستطيع ربطها بجوانب حياته الأخرى، وهذا الأمر يفسّر عداء العامة للقوانين بدرجة ما، فالإنسان عدو ما جهل ولاشك أيضاً وبما أننا في مرحلة تأسيس وبناء دولة اليمن الجديد يسود فيها (الدستور والقانون) فإن الحاجة إلى تكوين الثقافة القانونية عند الجميع هامة جداً، كما ونرى ضرورة تكوين رأي عام حول الاهتمام بالقوانين وضرورة الالتزام بها في مواجهة انتهاكها والخروج عليها، انطلاقاً مما يسود واقع الشعب اليمني من الانتهاكات القانونية المتكررة.

وفي هذا السياق فأنا اتفق مع أهل الاختصاص ممن يقول إن الأسباب التي تجعل الناس يقبلون على التمسك بالتقاليد والعادات، وينبذون القوانين ويحاولون التملص منها، ترجع إلى الصلات التي تنعقد بين الأعراف والعادات والتقاليد، وبين الناس الذين يرون فيها مخارج لمآزقهم، فهي منهم وإليهم، وقد تآلفوا معها، ونشأوا في كنفها، وهم الذين أوجدوها ورعوها واحترموها وعملوا بها، ولذلك فإنهم يجدون صلتهم بها معقودة بشكل متين، دون أن تلجأ إلى كسر المتوارث، بل إن الكثير من هذه الأعراف والتقاليد هي من المتوارث الذي يعيد تأكيد حضوره.

أما العلاقة بالقوانين فهي ليست على هذه الشاكلة، والصلات بين القانون والناس، علاقة قهرية كما يرونها، لأنها مفروضة عليهم عبر سلطة ما، تصاحبها سلطة قهرية، بعيدة عن عالم الناس البسطاء الذين يفرّون من القهر الذي لم يجدوا غيره، بل لا يزالون يرون في القوانين ذلك العدو الذي يتربّص بهم، ويقهر إرادتهم، ويجبرهم على سلوك لم يألفوه، وأن الجهة الساعية لتطبيقه ليست الجيران والأقارب كما في العادات والأعراف.

إن الناس يرون فيمن يخرج على القانون بطلاً، بينما يرون فيمن يخرج على العادات مجرماً

وذلك بسبب ما ذكرنا من أن الناس هم من أوجد العادات وأنتجها في خضم حياتهم الاجتماعية اليومية، فبقي تأثيرها كبيراً، في حين أن القوانين فرضتها السلطات المتناسلة ذات الاختصاص.

إن إستحسان السلوك غير المنضبط لكونه يعارض القانون هو في حقيقة الأمر غير دال على مسؤولية حقيقية متحضّرة، من قبل أي مسؤول أو موظف، بل هو نتاج ضعف الثقافة القانونية التي من شأنها أن توضح للناس أسباب وضع القانون وأهمية الالتزام به، وأن البطولة الحقيقية تكون بتطبيقه.. لا بالخروج عنه، وإن الساعي لتجاوزه هو الجرم بذاته..الخ .

ومن هنا نذكر بأن ثقافة الناس القانونية والاهتمام بتربيتهم على مثل هذه الثقافة الواعية من الأهمية بمكان..بحيث لا يجوز التهاون بها لفترات زمنية أخرى، إذا ما أردنا لمواطنينا أن يكونوا منفتحين على العملية السياسية برمّتها ويعلمون ما يريدون .إننا نسعى لسدّ هذه الثغرة في ثقافة مجتمعنا، ونسعى لإيجاد المواطن الذي يجد قناعته ورضاه وغاية وجوده في أن ينظم القانون جميع مفردات الحياة العامة..وهو في رأينا هدف أساسي لأنه سيجعل من المواطن عوناً للجهات الراعية للقوانين، وفي ذات الوقت لن يسكت على انتهاكها عندما يعلم بذلك .

وما نراه في شأن القوانين المنظمة للحياة الاجتماعية والعملية، ينطبق ذاته على (الدستور) بوصفه القانون الأعلى الدائم في البلاد، والذي يحدد المسارات السياسية الداخلية والخارجية للدولة والشعب ككل.

ولهذا.. وانطلاقاً من مبادئنا الوطنية وحبنا لبلادنا ومواطنينا، أدعو جميع اليمنيين لضم أصواتهم إلى أصواتنا، وأن يضعوا أيديهم بأيدينا، لنعمل معاً من أجل تحقيق هذا الهدف السامي .

أمانة العاصمة صنعاء في الميزان البيئي

صادق عبدالله عسكر

صنعاء مدينة تعبق منها رائحة التاريخ ومسكونة به يرجع المؤرخون البداية الأولى لنشوئها - كأول حاضرة بعد الطوفان - خطها وأسس مداميكها الأولى سام بن نبي الله نوح عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، فهذه المدينة الضاربة جذورها في عمق التاريخ السامقة أغصانها في أتون الحاضر المتطلعة أملاً في مستقبل مزدهر لكافة ساكنيها، هذه هي صنعاء التي تواجه تحديات بيئية وتنموية تعيق نموها وتطورها، ومن أبرز هذه التحديات النمو السكاني المتزايد، حيث زاد النمو السكاني في العاصمة صنعاء منذ السبعينيات إلى الآن بصورة كبيرة، إذ كان عدد السكان 162.000 نسمة عام 1977م، وفي عام 1986م وصل عدد السكان إلى 427.500 نسمة، وفي عام 1994م وصل العدد إلى 1.003.627 نسمة، وفي عام 2004م بلغ عدد السكان 1.747.834 نسمة، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى نحو 2.847.000 نسمة عام 2014م.

وتبلغ نسبة النمو السكاني 5% وهي نسبة مرتفعة على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا النمو السكاني المتزايد ترك بصمات واضحة على كثير من المجالات ومناحي الحياة المختلفة لسكان العاصمة، حيث تقلصت الرقعة الزراعية بسرعة كبيرة لتحل محلها مبان ومشاريع خدمية وبنى تحتية، والضغوطات المستمرة على قطاع الخدمات التي لم تعد كافية لتلبي التوسع الهائل وتمدد العاصمة الأفقي في جميع الاتجاهات، والانتشار العشوائي في ما كان يعرف بمناطق الأطراف التي أصبحت جزءاً من المدينة، والتي ستتحول في ظل التوسع الحالي لتصبح في مركز المدينة في ظل غياب رؤى واضحة المعالم محددة الأهداف تضع في اعتبارها كل المؤشرات والضغوط للخروج بخطة قابلة للتنفيذ.

التحديات المائية

ما يقارب ثلاثة ملايين إنسان هم سكان العاصمة يحتاجون إلى خدمة مياه الشرب النقية الضرورية لحياتهم اليومية، والمخزون المائي في حوض صنعاء الذي تصل مساحته إلى نحو 5.000 كم مربع يشهد استنزافاً جائراً وحفراً عشوائياً للآبار لري محصول القات الذي يستنزف الكم الأكبر من المياه المستخرجة من باطن الأرض، وهذا الوضع المحرج للمخزون المائي وحفر الآبار المتواصل، والتي يزيد عددها عن 18.000 بئر، وغياب الوعي البيئي والمائي بالمخاطر المحققة على صعيد الاستقرار السكاني الحوض اذا ما استمر الحال على ما هو عليه لذا لابد من خلق وعي تشاركي مجتمعي وحكومي تجاه قضايا المياه تتمثل في تنظيم حفر الآبار وترشيد استخدامها للاغراض الزراعية وخاصة في زراعة القات واخراج اسواق القات من المدن وغيرها من الاجراءات التي ستحد من استنزاف المياه وتوفير محاصيل ذات قيمة اقتصادية مجزية للمزارعين واقتصادية في استهلاك المياه وغيرها من الاجراءات التي اقترحتها الدراسات المختلفة حول الوضع المائي في حوض صنعاء لأن البدائل ستكون مرتفعة التكلفة ولن ترحم المشكلة أحد.

التحديات التي تواجه قطاع الخدمات

التوسع العمراني والنمو السكاني المستمر فاقم من حجم التحديات التي تواجه قطاع الخدمات كالطرق والمدارس وخدمات المياه والكهرباء والصحة والتعليم والحدائق العامة هذه القطاعات تواجه تحديات وضغوط حقيقية تؤثر في كفاءة الخدمة التي تقدمها للمواطن.

الطرق:

شبكة الطرق تتعرض لضغوط كبيرة بسبب أخطاء تنفيذية وهندسية وأيضاً سوء التخطيط حيث تفاقمت المشكلة وزاد الضغط على طرق بعينها والتي لم تستطع أن تفي بالغرض فنشهد الاختناقات المرورية والازدحام الشديد للسيارات وتآكل شبكة الطرق وانتشار الشوارع الترابية والشوارع الضيقة والحفريات والمطبات والاستخدام غير المسؤول للطرق الإزسفلتية واستخدامها كمواقف للمعدات الثقيلة والنقل الثقيل مما أثر على الطريق وأعاق حركة النقل.

خدمات المياه:

شبكة المياه لا تغطي حتى 40% من احتياج العاصمة من مياه الشرب أو شبكة الصرف الصحي تقريبا وذلك بسبب التمدد المستمر وظهور أحياء جديدة في غرب العاصمة وشمالها وجنوبها وغربها..

الكهرباء:

زيادة الطلب على خدمة الكهرباء يزداد يوما عن يوم وقد انتشرت الشبكات العشوائية للكهرباء وزيادة الضغط على المؤسسة لتلبية احتياجات السكان المتنامية.

الصحة:

قطاع الخدمات الصحية كغيره من القطاعات تزداد الضغوط عليه بزيادة الطلب على الخدمة ولقلة المستشفيات العامة التي تقدم هذه الخدمة والتي تشهد ضغوطا عليها انعكس سلبا على ادائها وجودة الخدمة التي تقدمها كما ضاعف من هذا الضغط توافد المرضى عليها من خارج العاصمة ومن المحافظات الأخرى.

قطاع التعليم:

يشهد قطاع التعليم ضغوطا كبيرة في نسبة الملتحقين في هذا القطاع مما أثر على القدرة الاستيعابية للمدارس وجودة الخدمة المقدمة للتلاميذ كما أن بعض المديريات أصبحت مناطق مقفلة بمعنى أنه لا توجد أراض بيضاء يمكن للدولة إنشاء مراكز أو مجمعات تعليمية كبيرة ولهذا يجب ووضع خطط بديلة لمواجهة هذا النمو في القطاع التعليمي بما يؤثر على العملية التعليمية إيجاباً من حيث الكم والكيف.

الحدائق والمتنزهات

حال هذا القطاع ليس بأفضل حال من القطاعات الأخرى فالعاصمة توجد بها حديقتان كبيرتان فقط وفي المناسبات تشهد ازدحاماً كبيراً كما أن الحدائق العامة المسقطة في المخططات يتم الاعتداء والاستيلاء عليها ولا توجد اعتمادات كافية لتسوير كل الحدائق المسقطة في المخططات.

المقابر

كان الوقف الخيري يؤدي دوراً كبيراً في توفير المقابر ولكن مع ارتفاع أسعار الأراضي والتنافس عليها جعلت البعض يفكر مليا في إيقاف الأرض كمقبرة أو نحوها كما أن أراضي الوقف لم تسلم هي الأخرى من الاعتداء المتكرر عليها وأيضا المقابر القائمة لم تسلم هي الأخرى من اعتداءات ضعاف النفوس ولهذا يجب تشجيع وإحياء الوقف الخيري في العاصمة لتوفير مقابر تلبي احتياجات المجتمع وحماية أراضي الوقف وتسوير المقابر الموقوفة.

• مدير عام مكتب الهيئة العامة لحماية البيئة بأمانة العاصمة